المقاربة الليبرالية

← مبدأ المساواة يتحقق في تساوي جميع البشر في الحقوق وأمام القانون أما على المستوى الاجتماعي والاقتصادي فإن التفاوت لهذا كان بطرق مشروعة لا يلغي مناقضا للعدالة فاختلاف الكفاءات والجهود يولد بالضرورة فوارق اجتماعية لا تطرح بالضرورة مناقضة للعدالة.

المقاربة الاشتراكية

← تعد المساواة أمام القانون يمكن أن تكون مساواة زائفة أو شكلية تستغلها الأنظمة الرأسمالية لإخفاء اللامساواة الاجتماعي لذلك تعتبر الفلسفة الماركسية مع النضال أمام القانون لا يكفي لتحقيق مطلب العدالة فالعدالة تقتضي تحقيق المساواة على مستوى الفوارق الطبقية عبر إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

3) العدالة بين العنف واللاعنف:

← يبدو أن مفهوم العدالة مناقض لمفهوم العنف فإن العدالة هي تجاوز العلاقات القائمة على العنف والفوضى الانتظام وأسباب العلاقات فلسفية لذلك نبين العدالة من حيث مبدأها وغايتها مناقضة للعنف لكن ما السؤال الذي يبقى مطروح: هل أن إرساء العدالة بالحق يتطلب الالتجاء إلى القوة والعنف؟

يجيب "باسكال" عن هذه التساؤل بقوله: "العدالة دون قوة عاجزة والقوة دون عدالة مستبدة".

يتفرع عن هذا الإقرار تمييز بين شكلين من العنف:

العنف اللامشروع: هو العنف الذي يمارس خارج إطار القانون فيعتبر الأفراد فيما بينهم وعنف الدولة الاستبدادية يعد عنف لامشروع.

العنف المشروع: وهو العنف الذي تمارسه الدولة في إطار القانون وفي إطار المراقبة على تحقيق مطلبي العدالة والأمن.

← تقوم كل دولة للحق على شرعية القانون والقوى لذلك يصبح العنف ملازم للدولة وهو ضروري ولا يمكن تجاوزه إلا عندما يتحقق نوع من النضج الأخلاقي يجعل البشر يحترمون المواطنين أداء تاما ودون الحاجة إلى قوة. فالدولة لحق تكتسب من الأفراد حق ممارسة العنف لهذا تحتكره لتفعيل الحق أعتبر "هوبس" و"لوك" أن: الدولة هي ضمان احتكار العنف المشروع.

موقع مراجعة باكالوريا
BAC.MOURAJAA.COM
bac Math

ج) السيادة بطابع قضائي تحقق للمواطنة:

- لكي تكون السيادة غير مناقضة للمواطنة يجب أن لا تتحدد السلطة مطلقة "لذلك لا يمكن حل التعارض بين السيادة والمواطنة إلا في إطار الديمقراطية فالدولة كما يؤكد ذلك "روسو" وجدت لضمان الحرية والحقوق لا لتقييدها: "لقد أوجد البشر أنفسهم حاكما لضمان حرياتهم لا لسلبهم إياها". فالدولة وجدت لتحرير البشر من الخوف لا لتحكمهم عن طريق الخوف.

الديمقراطية يجب تسييرها على أنها نظام حكم عقلاني.

عقلنة السيادة: تعني بذلك ربطها بالقانون وجعلها تابعة من الإرادة العامة ورسم حدود لها.

عقلنة الحرية: وذلك عبر ربطها بالقانون فالحرية لكي لا تتحول إلى فوضى يجب أن ينظمها القانون لذلك اعتبر "روسو" أنه لا وجود لحرية خارج مجال القانون: "ولدت الحرية بمولد القانون" "الامتثال للقوانين التي وضعناها لأنفسنا حرية".

مفهوم الحرية بمفهوم القانون

⟸ نراهن الديمقراطية إذن عبر عقلنة السيادة على تجاوز الديكتاتورية وتراهن عبر عقلنة الحرية على تجاوز الفوضى.

3) حدود حل التعارض بين السيادة والمواطنة:

أ) حدود الديمقراطية:

- عندما يعتبر "ميشال تودو" أن السلطة لا تنحصر في أجهزة الدولة ومؤسساتها وأنها ذات طبيعة متطورة فيما يتعلق بالتوجه السياسي وجوهرياته فإنه يعتبر أن الانتقال من الديكتاتورية إلى الديمقراطية لا يكفي لتحقيق تحرر فعلي في أكثر الدول الديمقراطية بسبب المواطن الذي يعتقد أنه حر لأنه يمارس نوعا من الاستعباد.

- تنتبهي الديمقراطية على الاعتقاد بأن رأي الأغلبية أصوب من رأي الأقلية لذلك يمكن أن نجد تسلطا جديدا من الديكتاتورية: ديكتاتورية الأغلبية على حساب الأقلية.

ب) حدود لونية وعقلنية حقوق الإنسان:

- يعتبر "ماركس" أن حقوق الإنسان تبدو في ظاهرها لونية وعقلنية إلا أنها يمكن أن تكون قناعا يخدم من خلال قشرة الحق مصالح الطبقة المهيمنة انطلاقا من ذلك اعتبر "ماركس" أن إنسان حقوق الإنسان ليس الإنسان في غناء اللونية بل هو المواطن البرجوازي مثال: فالحق في الملكية يبدو حقا طبيعيا مجسدا للحرية وللمساواة إلا أنه حق يمكن أن يتمتع عليه من يمتلك وسائل الإنتاج أي علاقات عبودية لتناقضها طبقيا تتعارض مع الحرية والمساواة، انطلاقا من ذلك اعتبر "ماركس" أن الدولة جهاز طبقي وجد لخدمة مصالح الطبقة المسيطرة اقتصاديا بهذا المعنى تصبح الديمقراطية السياسية مجرد قناعا تسهله الأنظمة الرأسمالية لإخفاء العينة والاستغلال الاقتصادي.

موقع مراجعة باكالوريا
BAC.MOURAJAA.COM
bac Math

لكن يعتقد هوبز أن هذا الحل يقوم على "أنانية" التنازل والمقابل. فتوماس هوبز" يعتبر أن البشر يعقدون العقد الاجتماعي بتنازلون عن حريتهم الطبيعية ويخضعون لسلطة سياسية تضمن لهم الأمن مقابل التنازل عن الحرية.

⟸ لرجاع مشروعية سلطة الدولة إلى آليات وشروط ممارستها:

يقر "تودرف": "ليس أمام الدولة السلطة ولا غاياتها ما يضفي المشروعية بل الطريقة التي تمارس بها".

- لا يطلق أن يكون أمام الدولة عقلاني وغايتها نبيلة حتى تكون شرعية فالقاعدة النبيلة يمكن أن يستعملها الحكم إلى لخفاء أطماعهم وتعميم إلى التحكم في البشر أطلاقا من ذلك أعتبر تودرف مشروعية سلطة الدولة تحددها الآليات التي تضمن عدم تحولها إلى استبداد لذلك أستند إلى ماقاله مونتسكيو "كل سلطة لا حدود لها هي سلطة لا مشروع".

⟸ مشروعية السلطة إذن ترتبط بانتفاء وجود سياسي يضمن رسم حدود للسلطة ويضمن اخضاعها لآليات الرقابة والمحاسبة لذلا تبدو الديمقراطية أكثر الأنظمة السياسية قدرة على رسم حدود للسلطة وأكسابها نوعا من الشرعية عبر تحصينها من كل ما يمكن أن يتعرف بها نحو التسلط والاستبداد.

⟸ الحق الوضعي لايمكن إذن أن نعتمده كأساس أو كمعيار لتحديد حقوق لوثيقة تستوفي شرط المشروعية.

⟸ يجب البحث إذن عن معيار عقلاني لتحديد الحقوق هذا المعيار يمكن أن نعثر عليه في ما يلي:

- الحق الطبيعي: هو الحق الذي يستمد من طبيعة الأنسان بأعتبارها إنسانية ومشتركة بين جميع البشر فعندما نقول مثلا "يولد جميع البشر أحرارا ومتساوون" فإن نعتبر أن الحرية والمساواة حقين طبيعيين مشتركين بين جميع البشر

⟸ يجب إذن أن يستمد الحق من مجموع الخصائص الأساسية الأنسانية التي تحدد أنسانية الإنسان والذي بعد أنتمائنا أنتماءنا الأنسانية فيصير الحق في هذا المعنى مؤسس مبدأ وقاعدة تحترم أنسانية الأنسان.

⟸ ما يجعل لحق الحرية مناقضة للحقوق أنتمائنا لأنسانية الأنسان. وبناء نتمتع بحقين طبيعيين: الحرية والمساواة.

⟸ لكي تكون الدولة عادلة يجب إذن أن تستمد معيار الحق من أمام عقلاني كونتي يحيل إلى مفهوم الحق الطبيعي الذي يتجرد من نسبية وأعتباطية بعض الحقوق الوضعية.

موقع مراجعة باكالوريا
BAC.MOURAJAA.COM
bac Math

4) الحق والعدالة:

يتساءل الناس دائما عن العلاقة بين الحق والعدالة، فهل يمكن أن تستمر الدولة وأن تستقر أوضاعها بدون تحقيق العدالة؟ تعتقد بعض الدول أن الحق أساس العمران فإذا غاب الحق غابت العدالة، لذلك فإن ظلم الظالم واستبداده مرجعه إلى عدم تحقيق الدولة لحقوق الأفراد. ماذا نعني بالحق؟ وما علاقته بالعدالة؟ وهل يمكن أن نتصور دولة تحقق العدالة دون أن تحمي الحقوق؟

- يرتبط مفهوم العدالة بمفهوم الحق، فالحق يجعل العلاقات الاجتماعية قائمة على الرضى والعدل، ويجعلها تحتكم إلى القانون، لذلك فإن وجود الحق يعني وجود العدالة، كما أن وجود العدالة يعني تحقيق الحقوق، فالعدالة والحقوق مترابطتان ومتكاملتان، فلا يمكن أن نتصور دولة تحقق العدالة دون أن تحمي الحقوق، وكذلك لا يمكن أن نتصور دولة تحمي الحقوق دون أن تحقق العدالة.

العدالة

العدالة التوزيعية

العدالة الجزائية

ترتبط هذه العدالة بالمجال القضائي، أي أنها ترتبط بمعاقبة المخالفين وإرجاع الحقوق المنتهكة إلى أصحابها. لذلك يوكل لهذه العدالة أجرائية تتمثل في الدفاع على البشر وفرض عقوبة الفاعلين فيما لا يمس الجميع والمجتمع.

ترتبط بالتوزيع العادل للثروات داخل المجتمع، لذلك تتدخل الدولة من أجل الحقوق والامتيازات التي تعبر عن الثروات في إطار الدولة.

تشترط العدالة الجزائية من ناحية عدالة الحق ومن ناحية أخرى تأمين العلاقات الاجتماعية على سيادة المساواة، لكن ما علاقة مفهوم العدالة بمفهوم المساواة؟ هذا ما سنحاول تحليله من خلال أنشطة التي لدينا جدول بين مختلف لعلاقة مفهوم العدالة بمفهوم المساواة. (see next page).

موقع مراجعة باكالوريا
BAC.MOURAJAA.COM
bac Math

BAC.MOURAJAA.COM

I) الدولة والسلطة:

يتضمن مفهوم الدولة مفهوم السلطة، فالدولة تستند على أنها سلطة سياسية تمارس على مجموعة من البشر داخل حدود معينة.

⇐ لماذا كانت كل دولة هي بالضرورة سلطة، فهل يجوز أن نعتبر أن كل سلطة هي بالضرورة دولة ؟

1) مفهوم السلطة لا يخرج عن الحق السياسي المرتبطة بمفهوم الدولة :

- يعتبر ميشال فوكو "أينما توجد وجدت سلطة" : يعني هذا القول أن السلطة في معناها العام تتصف بخاصيتين :

- الشمولية: السلطة لا تنحصر في أجهزة الدولة ومؤسساتها بل توجد في كل علاقات الوجود الإنساني وفي كل أنماط العلاقات الإنسانية لذلك يمكن أن نعرف السلطة في معناها العام على أنها كل علاقة بين موازين قوى متفاوتة تحددها أشكال التبعية السيطرة والتحكم في السلطة كما يحددها ميشال فوكو ترتبط بكل الآليات التي تهدف إلى التحكم في عقول البشر وفي أجسادهم.

- الطابع الميكرو فيزيائي: رغم أن السلطة حاضرة في كل علاقات الوجود الإنساني فإنها عادة ما تكون لا مرئية بما أنها تتخفى وراء أقنعة مختلفة (الدين، الأخلاق، التربية، الانضباط، المعرفة، الصحة ...).

لذلك ميشال فوكو مفهوم ميكرو فيزيائي السلطة للتأكيد على طابعها اللامرئي التي تجعلنا نخضع لها دون أن نعي ذلك.

2) الدولة بمعنى محاولة لعقلنة السلطة:

- تمثل الدولة الحديثة تجاوزا للأشكال التقليدية لممارسة السلطة لذلك اعتبر ماكس فيبر أن الدولة الحديثة تجسد انتقالا من السلطة الكاريزماتية إلى السلطة القانونية أي أنها تمثل انتقالا من السلطة القائمة على القوى وعلى النفوذ الشخصي إلى السلطة القانونية عبر خضوع في إطار الدولة ليس لنزوات الأشخاص أو تسييرهم بل القوانين التي تحاول عقلنة العلاقات البشرية لذلك أكد "بيردو" : "اخترع الإنسان الدولة لكي لا يطيع الإنسان".

الدولة بهذا المعنى تشتغل محاولة لتجاوز شخصنة السلطة عبر ربطها بمفهوم القانون الذي يتأسس على فكرة الحق لا على فكرة القوى.

ج) المواطنة بين الخصوصية والكونية:

- رغم أن مفهوم المواطنة يتأسس على مبادئ وقيم كونية (الحرية، المساواة، الحق، العدالة...) إلا أن المواطنة عندما تختزل في الانتماء إلى دولة معينة يمكن أن تفقد الكونية أي أن تفقد مطلب وحدة الإنسانية فالمواطنة عندما تنحصر في حدود دولة معينة يمكن أن تتحول إلى نعرة لعونية سياسية محددة وهو ما يمكن أن يولد علاقات صراعية عدائية وانفصالية مع هويات سياسية مغايرة.

- تجاوز هذه المفارقة هو الذي أدى إلى ظهور فكرة المواطنة العالمية: فالانتماء إلى دولة معينة لا ينفي ضرورة توسيع دائرة الكونية بحيث أن جميع البشر مواطنو عالم واحد وأن الأرض وطن يوحد جميع البشر.

د) حدود السيادة:

- يمكن إظهار حدود السيادة من زاويتين:

- فكرة المواطنة العالمية (الكونية) لا تقوض سيادة الدولة بقدر ما تروم لها حدودا فسلطة الدولة لا يجب أن تكون مطلقة ويجب أن تحتكم السيادة إلى مبادئ كونية تجعلها تحترم الحقوق والقيم الكونية التي يتضمنها مفهوم المواطنة العالمية.

- واقع العولمة يحد في بعض الوقت السيادة والمواطنة فهو يحد السيادة عندما يجعل سلطة الدول خاضعة لسيادة الدول المهيمنة سياسيا واقتصاديا فالعولمة يمكن تجسيد لهيمنة الدول العظمى على كل دول العالم تفقد سيادة الدول بما أنها تفقد أستقلاليتها في اتخاذ القرارات والسياسات الخاصة بها، لكن هذا الواقع المجسد لهيمنة الأقوى يحد في بعض الوقت فكرة المواطنة بما أنه يحد قيم الحرية والمساواة والعدالة التي يتضمنها مفهوم المواطنة.

موقع مراجعة باكالوريا
BAC.MOURAJAA.COM
bac Math

II) الدولة والحق والعدالة والعنف :

1) الدولة والحق:

تستعمل عبارة الحق بمعنيين :

الحق

الحق في شيء ما: عبارة الحق بهذا المعنى تحيل إلى ما يجب أن تضمنه الدولة من حقوق لمواطنيها (الحق في الصحة والتعليم والعمل)

الحق في فعل شيء ما: الحق بهذا المعنى يحيل إلى فكرة للمشروعية: فالفعل المناقض للحق هو الفعل اللامشروع. فالسرقة فعل موجود في الواقع لكنه أنه فعل لامشروع أي مناقض للحق.

علاقة مفهوم الدولة بمفهوم الحق تتضمن أشكالية

أشكالية مشروعية سلطة الدولة: من أين تستمد الدولة حق ممارسة سلطتها وهل تلغي ممارسة السلطة حتى ترجع الى مشروعية الحق؟

⇐ إرجاع مشروعية سلطة الدولة الى أصلها والى غايتها:

• الأساس الطبيعي للسلطة السياسية: يعتبر أرسطو أن الوجود المدني السياسي يجسد ميلا طبيعيا للوجود مع الآخرين لذلك أقر أرسطو "بأن الدولة أمر من أمور الطبيعة وأن الانسان مدني بالطبع".

⇐ تستمد السلطة السياسية لحق مشروعيتها من ميول الانسان الطبيعية ومن ميله الطبيعي للوجود مع الآخرين

• الأساس اللاهوتي للسلطة السياسية: يحيل هذا الأساس الى نظرية الحق الإلاهي: العالم يدبر سلطة بموجب نوع من التفويض الإلاهي لذلك يستمد مشروعية سلطته من المشروعية المطلقة للسلطة الإلاهية.

• الأساس التعاقدي للدولة: يحيل هذا الأساس الى فلسفة العقد الاجتماعي: الدولة لا تنشأ عن ميولاتنا الطبيعية ولا تجسد سلطة متعالية على الانسان بل هي نوع من المواضعة (Convention) الإنسانية [illegible]

أشكالية معيار الحق: لماذا لا تكون للدولة سلطة تشريعية تحدد ما هو حق وما هو مناقض للحق فالاستناد الى أي معيار يحدد هذا التمييز أو هذا الفصل؟

⇐ يمكن إرجاع أصل الحق الى مصدرين :

• الحقوق الوضعية: هي الحقوق التي توضع في مجتمع ما وفي مرحلة تاريخية معينة لذلك يتصف الحق الوضعي بصفتين :

• النسبية: هذه الحقوق تتغير بتغير المرجعيات الثقافية والمراحل التاريخية (الاستعباد كان يعتبر حقا من حقوق السيد في العصور القديمة) [هذه الممارسة أصبحت في العصور الحديثة مدانة ومناقضة للحق].

• لا تستمد شرعيتها: الحقوق الوضعية يمكن أن تكون مجرد تمرير أو خداع يخفي مصالح الأقوياء وإرادة مفروضة على المستضعفين لذلك يدعون هذه النصوص الحق أن نميز بين :

القانون ≠ **الحق**

المشروعية (Légitimité)

⇐ التوافق مع مبادئ العقل وتفضيل الأخلاقية فالمشروعية تعني مدى توافق القانون مع القيم الأخلاقية

⇐ تعني التطابق مع القانون، عندما يكون القانون متعارضا مع [illegible]

موقع مراجعة باكالوريا
BAC.MOURAJAA.COM
bac Math

BAC.MOURAJAA.COM
موقع مراجعة البكالوريا

تمهيد:

. التفلسف في الدولة = التفلسف في الإنسان باعتباره كائنا سياسيا

⇐ ما يجعل الوجود الإنساني وجودا سياسيا هو أنه "وجود مع الآخرين".

⇐ السياسة تتحدد إذن كمحاولة لتنظيم وعقلنة الوجود الإنساني بالاشتراك وجود مع الآخرين.

لذلك اعتبر أرسطو أن: "الإنسان حيوان سياسي بالطبع" فهو مرتبة السياسي بأن كماله لا يجعله في حاجة إلى سلطة وقوانين تنظم وجوده والحيوان دون مرتبة السياسي بأن وجوده محكوم بقوانين طبيعية لا بقوانين مدنية سياسية.

⇐ ما يجعل الإنسان كائن سياسي هو سعيه من ناحية الى تجاوز المنزلة الحيوانية دون أن يكون له مرتبة الكمال الإلهي.

. ما هو أساسي في هذا الوجود السياسي؟

الوجود سياسي يتضمن مفارقة

السياسي يسود من ناحية شرط تحقق الإنساني: بما أنه يمكننا من عقلنة وجودنا ومن تجاوز المنزلة الحيوانية التي تحتكم الى قوانين الطبيعة والى الدوافع الغريزية.

السياسي يسلب من ناحية أخرى أن يتحول الى مصدر اغتراب وسلب للإنسانية الإنسان: فعندما يجسد السياسي الاستبداد والديكتاتورية يسلب البشر أنسانيتهم بتسليم حريتهم.

⇐ ما يراهن عليه التفلسف الفلسفي في الدولة وفي المسألة السياسية بشكل عام هو حل التعارض بين السيادة والمواطنة - أي بين سلطة الدولة وضرورة تحكمها في كل ما يتعلق بتسيير الشأن العام وضرورة احترام الحرية والحقوق التي يتضمنها مفهوم المواطنة.

III) السيادة والمواطنة:

السيادة

- السيادة تعني أحقية الدولة واستقلاليتها أي تدخل خارجي في شؤونها وفي قراراتها
- السيادة تعني سيادة الدولة وضرورة تحكمها في كل ما يتعلق بتسيير الشأن العام.

المواطنة: يمكن تمييزها بين العبد والمواطن

العبد: عندما يخضع العبد لسلطة سيده يفقد حريته وحقوقه.

المواطن: عندما يمتثل المواطن لسيادة الدولة وملزم بها لا يفقد حقوقه بل يضمن حفظها.

يتضمن مفهوم المواطنة لذن ثنائية الواجب والحق فالانتماء للوطن الدولة يلزمه بواجب الامتثال لسلطتها وقوانينها مقابل ما تضمنه الدولة من حريات وحقوق لذلك يمكن أن نعتبر أن مفهوم المواطنة يتضمن حل التوتر بين مفهوم السلطة من ناحية ومفهوم الحق والحرية من ناحية أخرى

1) السيادة بمعنى نفي للمواطنة:

- عندما تتخذ السيادة شكل السلطة المطلقة فإنها تحول البشر إلى عبيد أو رعايا لا مواطنين فالدولة التي تسلب الأفراد حرياتهم تسليم بنفي الوقت صفة المواطنة فلاسفة توماس هوبز السياسية تجسد هذا التصور الذي يقيم تعارض بين السيادة والمواطنة: يعتبر هوبز أن الإنسان شرير بالطبع وأن "الإنسان ذئب للإنسان" لذلك يعتبر حالة الطبيعة هي حالة الحرب الكل ضد الكل هذه الحالة تهدد استمرارية الحياة تجعل البشر يتنازلون عن حقوقهم لصالح ذات سلطة مطلقة يحقق الأمن مقابل التنازل عن الحرية لكن هذا التصور للسلطة السياسية يجعل السيادة مطلقة لذلك يجعلها تلغي الحرية وتبعا لذلك تلغي المواطنة.

موقع مراجعة باكالوريا
BAC.MOURAJAA.COM
bac Math

II) الدولة والحق والعدالة والعنف :

1) الدولة والحق :

تستعمل عبارة الحق بمعنيين :

الحق

الحق في شيء ما : عيار الحق بهذا المعنى تحيل إلى ما يجب أن تضمنه الدولة من حقوق أو امتناعا (الحق في الصحة والتعليم والشغل)

الحق في فعل شيء ما : الحق بهذا المعنى يحيل إلى فكرة المشروعية : فالفعل المناقض للحق هو الفعل اللامشروع . فالسرقة فعل موجود في الواقع لكن أنها فعل لامشروع أي مناقض للحق.

علاقة مفهوم الدولة بمفهوم الحق لتضمن أشكالهين

أشكالية مشروعية سلطة الدولة : من أين تستمد الدولة حق ممارسة سلطتها وهل تلقى ممارسة السلطة حتى ترتقي الى مشروعية الحق ؟

⇐ ارجاع مشروعية سلطة الدولة الى أساسها والى غايتها :

• الأساس الطبيعي للسلطة السياسية : يعتبر أرسطو أن الوجود المدني السياسي يجتمع ميلا طبيعيا للوجود مع الآخرين لذلك أقر أرسطو "بديوان الدينة أمر من أمر الطبيعة وأن الانسان مدني بالطبع".

⇐ تشهد السلطة السياسية لحق مشروعيتها من حاجات الانسان الطبيعية ومن ميله الطبيعي للوجود مع الآخرين

• الأساس الالهي للسلطة السياسية : يحيل هذا الأساس الى نظرية الحق الالهي : العالم يديرها سلطة بموجب نوع من التفويض الالهي لذلك يستمد مشروعية سلطة من المشروعية المطلقة للسلطة الالهية .

• الأساس التعاقدي للدولة : يحيل هذا الأساس الى فلسفة العقد الاجتماعي : الدولة انشأة عن ميثاق طبيعية والعقد سلطة متعالية على الانسان بل هي نوع من المواضعة (Convention) الانسانية أي أنها تجسد قرارا عقلي يتخذ من خلاله الجميع في عقد اجتماعي يتفقون بموجبه من "حالة الطبيعة" الى "حالة المدنية" في العقد الاجتماعي

أشكالية عيار الحق : لماذا الحاجة للدولة سلطة تشريعية تحدد ما هو حق وما هو مناقض للحق فالاستناد الى أي عيار يحدد هذا التمييز أو هذا العقل ؟

⇐ يمكن ارجاع أهل الحق الى مصدرين :

• الحقوق الوضعية : هي الحقوق التي توضع في مجتمع ما وفي مرحلة تاريخية معينة لذلك يتضمن الحق الوضعي خصلتين :

• النسبية : هذه الحقوق تتغير بتغير الوضعيات الثقافية والمراحل التاريخية والاشخاص (لا يعتبر حقا من حقوق الانسان في العصور القديمة) (هذه الممارسة أصبحت في العصور الحديثة مدانة ومناقضة للحق).

• لا تستمد من شرط العقلانية : الحقوق الوضعية يمكن أن تكون مجرد تبرير أو اقناع يخفي مصالح الأقوياء وارادة هيمنتهم على المستضعفين لذلك يدعون هذا الشعور للحق أن تتميز بين :

الشرعية (المشروعية) ≠ **القانونية** (الشكلية)

⇐ القوانين مع مبادئ العقل مع تضمنها الأخلاقية فالمشروعية تعني مدى توافق القانون مع العقل ومع القيم الأخلاقية السامية

⇐ تعني انطباق موضوع القانون عندما يكون القانون متعارضا مع مبادئ العقل لا يلتزم بالضرورة مشروعا.

موقع مراجعة باكالوريا
BAC.MOURAJAA.COM
bac Math